العلاقة السببية بين الأنفاق الحكومي والخاص والعوامل المحددة للنوعين
_الأردن حالة دراسية 1970-2007

The Causal relationship between governmental and private expenditure and the limited Factors for the two types – Jordan A study case (1970 – 2007)

أ.د. احمد حسين إلهيتي — **كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل**

د.م فاطمة إبراهيم خلف — **كلية الإدارة والاقتصاد/جمعة الموصل**

م.م نوال محمود حمود — **كلية الإدارة والاقتصاد**

المستخلص

يستهدف البحث تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الخاص والحكومي ومن ثم تحديد قيود ذلك الإنفاق في الاقتصاد الأردني للمدة (1970 – 2007) وباستخدام نموذج تحليل انحدار المتجه (VAR) ولغرض اختبار مدى استقرارية البيانات فقد تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية في هذا المجال .

وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل وان العلاقات السببية الثنائية هي الأخرى قائمة وبتخلف زمني يمتد لفترتين وهذا ينطبق على الإنفاق الحكومي وعرض النقد ومعدل التضخم .

Abstract

The results indicates the existence of balancing relation ship between the variables in the long term and that the bilateral causal relations is a list of the time- frame was lagging extended for two periods, this applies to the movement al spending offered the eaand the rate of the inflation .

The research aims to determine the causal relationship between private and governmental spending and then identifying the limitations that the expenditure in the Jordanian economy for the period 1970 – 2007, by using a model of the regression analysis data A group of the statistical measurement has been used in this area.

كانت نظرية الاستهلاك ومازالت تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين منذ وضع كينز نظريته في الاستهلاك واعتماده على الدخل المتاح، حيث انصب اهتمام الاقتصاديين على كيفية صياغة دالة أكثر دقة للاستهلاك، حيث إن دالة الاستهلاك هي فرضية حول العلاقة بين الاستهلاك من جهة والدخل والثروة ومتغيرات أخرى من جهة ثانية وتصاغ بشكل معادلة تجعل الاستهلاك دالة لمتغير واحد أو عدة متغيرات .

وفي ضوء توسع علاقات الاستهلاك وأهمية توجهات العديد من الأطراف في النظام الاقتصادي تتجلى أهمية البحث.

ولغرض معرفة التغيرات في الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في المملكة الأردنية الهاشمية للمدة (1970 – 2007) وذلك عن طريق تحليل الصدمات الهيكلية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR).

مشكلة البحث :- تحديد آلية التغيير وأثره في الإنفاق وتوجهات الإنفاق الاستهلاكي والخاص في الأردن.

هدف البحث :- تحديد وتحليل اتجاه السببية بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص إلى جانب مجموعة من المتغيرات الحقيقية والنقدية.

فرضية البحث :- إن تغيرات الإنفاق الحكومي يترك آثار واضحة وبينة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص ويفضي إلى ظهور السببية بين الاثنين.

أسلوب البحث :- يتكون من عنصرين الأول نظري يتصدى للإنفاق الاستهلاكي الخاص والعوامل المؤثرة في إطار نظرية الاقتصاد الكلي والثاني كمي يبنى على استخدام تحليل انحدار المتجه (VAR) لغرض الوصول إلى تحقق فرضية البحث من عدمها.

ولغرض وصول البحث إلى مبتغاة فقد قسم إلى :-

القسم الأول :- الإطار النظري :- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الخاص.

القسم الثاني :- الإطار التجريبي :- تقدير وتحليل اثر الإنفاق الحكومي في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

القسم الاول
الاطار النظري
التحليل الكلي للنظرية الاستهلاكية

خضعت العلاقة بين الدخل والاستهلاك لكثير من النقاش والجدل بين الاقتصاديين وذلك للإجابة على الأسئلة التالية :-

1- هل إن الاستهلاك يعتمد على الدخل تحت التصرف الحالي؟

2- هل إن الاستهلاك يعتمد على الدخل في الماضي؟

3- هل إن الاستهلاك يعتمد على الدخل في المستقبل؟

لقد تمخض عن هذا العمل التجريبي عدة دوال للاستهلاك وكل دالة تفسر التغيرات في الاستهلاك، حيث تصاغ بشكل معادلة تجعل الاستهلاك دالة لمتغير واحد أو عدة متغيرات، وان الدالة الموجودة الآن مستمدة من القانون النفسي الأساسي . (J.OTT and others, 1975, 57-58)

وقد خلت النظرية الكلاسيكية من دالة استهلاك تربط بين الدخل والاستهلاك وذلك لان التحليلات الاقتصادية الكلاسيكية، كانت تناقش على أساس إن الاقتصاد في حالة استخدام كامل، وان قرارات الأفراد لاستهلاك أكثر مع ادخار اقل، كان يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة حيث اعتبر إن الاستهلاك دالة سالبة في سعر الفائدة وليس كدالة في الدخل، لان التحليل الكلاسيكي كان يرى بان الدخل لم يكن متغير بل كان ثابتاً في الاقتصاد ذي الاستخدام الكامل.

وبذلك ظهرت نظريات مختلفة للاستهلاك، لتوفيق النتائج التي خرجت بها دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل ومن ثم معرفة العلاقة بين الدخل والاستهلاك وفيما يلي سنتناول هذه النظريات حسب تسلسلها الزمني (شهاب، 1984، 17)

1- نظرية الدخل المطلق:-

هذه النظرية بدأت مع كينز عام 1936 ثم تحدث آرثر سميث (Arthar smithies) عن علم القياس باعتبار كينز قد أشار إلى العلاقة المطلقة بين c ,y ، حيث يرى آرثر سميث إن دالة الاستهلاك التي تظهر التغيرات الحاصلة في الاستهلاك نتيجة للتغيرات الحاصلة في الدخل، في علاقة غير تناسبية، ويعزى عدم انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخل إلى النمو البطيء في الدخل يؤدي إلى انتقال تدريجي لدالة الاستهلاك مما ينتج عنه عدم انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل البياني (1-1)

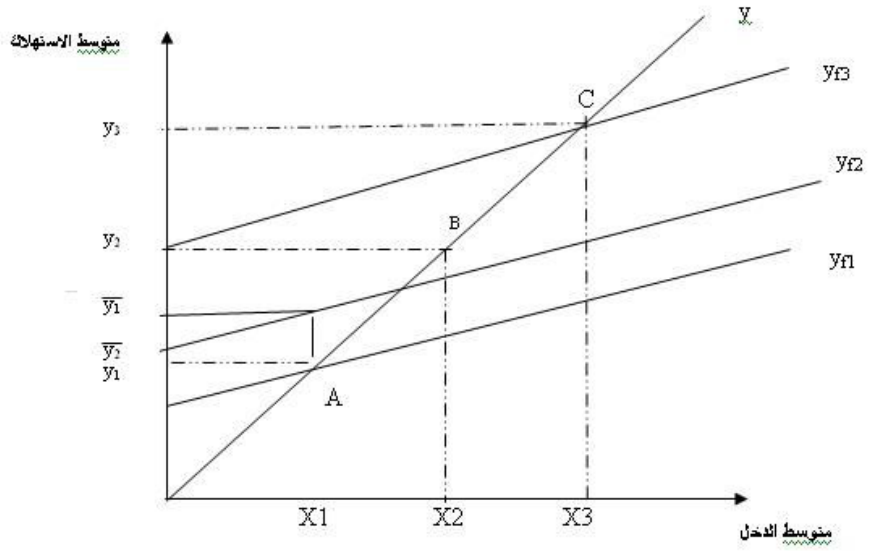

الشكل (1-1)

دالة الاستهلاك ذات العلاقة غير التناسبية حسب نظرية الدخل المطلق

حيث يمثل الخط y_{f1} دلالة الاستهلاك خلال فترة معينة عندما يكون متوسط الدخل السنوي x_1 والذي يؤدي إلى متوسط استهلاك سنوي y_1 ونتيجة للنمو الاقتصادي في فترة لاحقة، فان متوسط الدخل السنوي يزيد إلى x_2 مما يؤدي إلى زيادة متوسط الاستهلاك السنوي الى y_2 فترتفع دالة الاستهلاك للأعلى متمثلة بالخط y_{f2} .

وإذا افترضنا حدوث انخفاض في متوسط الدخل السنوي خلال هذه الفترة من x_2 إلى x_1 ، فان هذا لا يؤدي إلى خفض متوسط الاستهلاك السنوي إلى y_1 بل سينخفض إلى y_1 محافظاً على نفس الدالة في حين لو افترضنا إن دالة الاستهلاك yf_1 لم تنتقل للأعلى، فان زيادة متوسط الدخل السنوي من x_1 إلى x_2 لا يعني إن متوسط الاستهلاك السنوي سيصل إلى y_2 بل سيكون $\underline{y}_2$. إن دالة الاستهلاك في الأجل القصير عند انتقالها بمرور الزمن نتيجة زيادة متوسط الدخل السنوي يجعل من الدالة y محلاً هندسياً لمجموعة كبيرة من النقاط أمثال C,B,A والتي يتم ملاحظتها في عدد من دوال الاستهلاك في الأجل القصير(1) (شهاب، 1983، 20).

ومع إن أعمال كينز كانت رائدة في حقل الاستهلاك ، فان تعرضه للأجل القصير من دون الالتفات إلى المتغيرات التي يمليها الزمن، إضافة إلى التطور النظري في علم الاقتصاد ادى إلى بروز عدد من الدراسات الإحصائية . (كبارة، 2008، 4) .

في عام 1946 نشر كوزنتس دراسته للعلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل حيث استخدم الناتج القومي الصافي والنفقات الاستهلاكية لعقود متداخلة من الزمن للفترة 1869 – 1938 حيث تبين من نتائج دراسته إن الاستهلاك يمثل نسبة مستقرة من الدخل الكلي أو الدخل الفردي السنوي. إن عدم الانسجام بين دالة الاستهلاك المقدرة في الأجل القصير ودالة الاستهلاك المقدرة في الأجل الطويل أدت إلى التقليل من أهمية فرضية الدخل المطلق والتحول إلى محاولات أخرى مختلفة للتوفيق بين دوال الاستهلاك طويلة الأجل ودوال الاستهلاك قصيرة الأجل (شهاب، 1984، 21).

2- <u>نظرية الدخل النسبي</u> :-

قدم الاقتصادي ديزنبري في عام 1949 نظرية جديدة من اجل التفرقة بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، والتي عرفت فيما بعد بنظرية الدخل النسبي، والتي مفادها إن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل، علاقة تناسبية حيث إن ديزنبري بني نظريته هذه على مجموعة من الفرضيات:-

1- إن السلوك الاستهلاكي لكل فرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي للآخرين وليس مستقلاً عنهم. (شهاب، 1980 ،21 ، 22).
2- العلاقات الاستهلاكية هي علاقات غير قابلة للانعكاس أو غير قابلة للانقلاب.
3- ان للدورة الأقتصادية أثرا في احداث تغيرات في مستوى الأنفاق الأستهلاكي الى الدخل.
4- من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكية عند زيادة دخله ولكن من الصعب العودة الى مستويات الاستهلاك السابق عند انخفاض دخله . (كنعان، 2008، 5).

لقد استخدم ديز نبري افتراضه الأول لبناء فرضيته التي تقول بان النسبة المئوية من الدخل والتي توجه للاستهلاك من قبل الفرد لا تعتمد على دخله ولكن تعتمد على موقفه من توزيع الدخل أو دخله النسبي.

ففي أي سنة من السنوات فان المستهلك سوف يستهلك نسبة اصغر من دخله كلما كان وضعه النسبي للدخل اكبر ضمن توزيع الدخل، وإذا بقي الفرد في الوضع النسبي ذاته من حيث الدخل ضمن توزيع الدخل عبر الزمن فانه سيستمر في استهلاك النسبة المئوية نفسها من دخله كلما ازداد دخله المطلق، في حين جاء الافتراض الثاني ليوضح التقلبات الدورية في نسبة الاستهلاك ألمجموعي إلى الدخل ألمجموعي.

لقد قيل سابقاً إن الارتفاع في الدخل تحت التصرف سوف يترك نسبة الاستهلاك إلى الدخل $\frac{c}{y}$ بدون تغيير، لكن ألان هناك وجهة نظر تقول إن الانخفاض في الدخل تحت التصرف سوف يرفع نسبة $\frac{c}{y}$ ، فإذا كان مستوى معيشة المستهلك غير قابل للانعكاس فان الانخفاض في الدخل سيكون له اثر نسبي اصغر على الاستهلاك. ويمكن التعبير عن فرضية الدخل النسبي بالصيغة الدالية التالية:-

$$\frac{c}{y} = f\left(\frac{y}{yo}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$\frac{c}{y} = a + b\left(\frac{y}{yo}\right)$$

عندما يكون y_o = أعلى دخل سابق

واضح بان قيمة $\frac{c}{y}$ يتم التنبؤ بها باستخدام هذه الدالة أعلى في وقت الركود عندما يكون الدخل الأعلى السابق اكبر من الدخل الحالي مما في وقت التوسع والازدهار عندما يكون y_o اصغر من y ، وبذلك فان ديز نبري كان قد اعتقد بان الاستهلاك لم يكن معتمداً على مستوى الدخل الجاري بشكل وحيد ولكن أيضا يعتمد على أعلى مستوى من الدخل في الماضي إلا إن هناك على الأقل سببين يجعلان نتوقع بان تغيراً في الدخل سيجعلنا نتحرك على الخط Cs (دالة الاستهلاك للأجل القصير) CL (دالة الاستهلاك في الأجل الطويل) وهما :-

1- حيث يتبين بأنه عندما يزداد الدخل المطلق للأفراد، فان مستوى المعيشة يرتفع أيضاً، وسرعان ما يصبح المستوى ثابتاً تقريباً. لهذا يلاحظ في حالة الكساد وعندما ينخفض الدخل الفردي، إن مستوى المعيشة لن ينخفض بصورة كبيرة للأفراد ذوي الدخول المرتفعة في السابق لأنهم سيقاومون هذا الانخفاض بالرغم من انخفاض الدخل ، حيث إنهم سيحاولون الاستعانة عن هذا الانخفاض في الدخل بالادخار السابق، مما يؤدي إلى المحافظة على نفس مستوى المعيشة مع انخفاض الادخار ومن ثم انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ولكن بنسبة اقل من الانخفاض في الدخل.وهذا يعني حدوث ارتفاع في الميل المتوسط للاستهلاك وانخفاض في الميل الحدي للاستهلاك.(شهاب،1983، 23).

2- انه كلما استطاع الأفراد العودة إلى مستوى الدخل السابق (الأعلى) فان (MPC) سوف يبقى اقل من مستواه في الأوقات الاعتيادية كما تحاول العوائل إعادة بناء جزئي للثروة والتي نضبت بسبب المحاولات للمحافظة على مستوى المعيشة العالي في الفترة الماضية.

(J.OTT, and others, , 1975 , 60)

وطبقاً لما جاء به ديز نبري، فان كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك لن يعودا إلى التساوي في الأجل الطويل حتى يصل مستوى الدخل المتحصل إلى ما كان عليه في السابق من ارتفاع مرة أخرى، نتيجة للرخاء الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :- (شهاب 1983، 23).

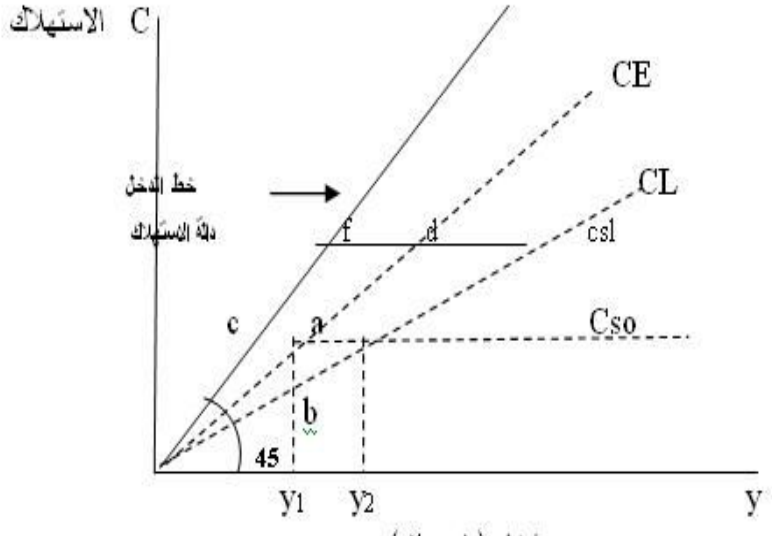

شكل (1 – 2)

دالة الاستهلاك التناسبية وغير التناسبية حسب نظرية الدخل النسبي

من الشكل البياني (1- 2) يلاحظ بأنه عند ارتفاع الدخل ينتقل خط الدخل من (b) إلى (a) وذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك إلى (d) في حين عند انخفاض الدخل ينتقل من (a) إلى (b) ومن (b) إلى (c) أي انه عند انخفاض الدخل من y_1 إلى y_2 يعني إن الاستهلاك سينخفض من (d) إلى (f) وليس من (d) إلى (a). حيث إن هذه النظرية توفق مابين دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل.

3- نظرية الدخل الدائم :-

يرى فريدمان إن استهلاك العائلة في سنة ما يعتمد على الدخل المتحقق في تلك السنة أي على الدخل الذي تعده العائلة دخلها الدائم. واستناداً إلى فريدمان فان الدخل الدائم هو مستوى الدخل الذي يكّون المستهلكون سلوكهم له

فهو يعتمد بشكل كبير على ما يتوقعه المستهلكين بالنسبة لمستويات دخولهم خلال فترة حياتهم في ظل الظروف الاعتيادية وبناءاً على ذلك فان الدخل المقاس للعائلة يتألف من عنصرين هما :- أ- الدخل الدائم

ب- الدخل المؤقت أو العابر

حيث إن الدخل المؤقت ربما يكون موجباً او ربما يكون سالباً اعتماداً على ما تحصل عليه العائلة من هبات ذات عائد ايجابي او هبات ذات عائد سلبي خلال سنة معينة. واستناداً إلى فرضية الدخل الدائم فان السبب الأول للادخار هو لتوزيع الاستهلاك بشكل متساوي خلال فترة حياة الفرد. حيث انه إذا استلم فرد كمية كبيرة من الدخل المؤقت في سنة معينة من خلال الحصول على جائزة يانصيب فان معظم تلك الجائزة سوف تدخر من قبل الفرد في السنة التي استلمت بها الجائزة وتصرف بشكل تدريجي خلال فترة حياة ذلك الفرد، كذلك الحال في حالة الخسارة سوف لن تؤدي إلى تخفيض كبير في الاستهلاك حيث إن تأثير الخسارة على الاستهلاك سوف توزع على سنوات حياة ذلك الفرد.

(J.OTT and others,1975, 60 -70)

والمعادلات التالية توضح ذلك.

$C : cp + c_t$ **.....(1)**

$Y : yp + y_t$ **.....(2)**

حيث تشير

yp, cp إلى الدخل الدائم والاستهلاك الدائم

y_t , c_t إلى الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي

من جهة أخرى فان فريد مان قرر بان الاستهلاك الدائم يتناسب مع الدخل الدائم ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية :-

$yp = k\, c\, p$ **.....(3)**

حيث تشير k إلى النسبة بينهما، وهي دالة في سعر الفائدة (r)، ونسبة الدخل المتأتي من الملكية وغير الملكية إلى الثروة الكلية أو الدخل القومي (w) والميل الحدي للاستهلاك (u) أي إن

$K = f(r, w, u)$ ..... (4)

وبهذا تصبح المعادلة (3) بالشكل التالي

$yp = f(r, w, u)cp$ .....(5)

يتبين من تلك المعادلة إن الاستهلاك في الأجل الطويل يزداد بشكل نسبي نتيجة للتغير في الدخل الدائم، ويعزى هذا إلى ثبات (k) التي تكون مستقلة عن حجم الدخل. وبهذا فان (k) تمثل الميل المتوسط للاستهلاك الدائم.

لقد وضح فريدمان جملة من الفرضيات توضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك الدائم والانتقالي وهي :

1- لا يوجد ارتباط بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي.

2- لا يوجد ارتباط بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي.

3- اختلافات الدخل الدائم تؤثر على الاستهلاك فقط.

وفقاً لهذه الفرضيات فان الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك وبحسب هذه النظرية يكون هناك دالتي استهلاك الأولى خطية والثانية غير تناسبية ويعود السبب في ذلك إلى انه إذا كان الأفراد مصنفين بدلالة دخلهم المقاس (الحالي). فانه يمكن أن يكونوا مصنفين على أساس دخلهم المتوقع في الأجل القصير. وبذلك فان الأفراد الذين يكون دخلهم المقاس أعلى من دخلهم الدائم فإنهم يستهلكون جزءاً صغيراً من دخلهم المقاس مقارنة بالأفراد الذين يكون دخلهم المقاس أدنى من دخلهم الدائم. وبهذا فان دالة الاستهلاك المقاس بالأجل القصير تتمثل بالصيغة التالية:-

$$y = A + BC \quad \text{.....(6)}$$

حيث يقيس BC الاختلاف في الاستهلاك المرافق للاختلافات في الدخل وتكون قيمته مشتقه من المعادلة التالية :-

$$BC = K.\ PC \quad \text{.....(7)}$$

حيث تمثل (PC) نسبة الاختلاف في الدخل المقاس الناتج من الاختلاف في الدخل الدائم، و (K) هي نسبة الاستهلاك الدائم الى الدخل الدائم والتي تكون ثابتة وبهذا فان الميل المتوسط للاستهلاك يساوي الميل الحدي للاستهلاك ونحصل على دالة الاستهلاك التناسبية للأجل الطويل كما في المعادلة (7)، ويمكن توضيح نظرية الدخل الدائم كما في الشكل البياني (1-3) :-

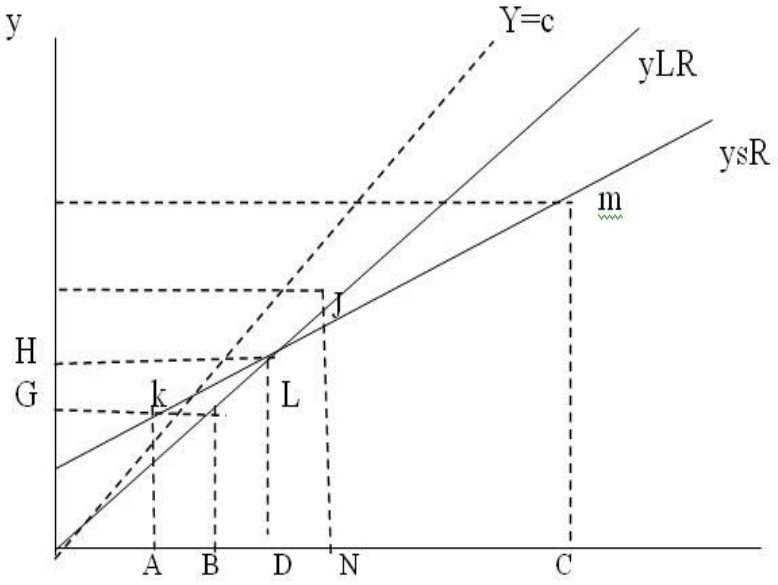

الشكل (1 – 3)

دالة الاستهلاك التناسبية حسب نظرية الدخل الدائم

من الشكل البياني (1-3) يتبين إن (y L R) تمثل دالة الاستهلاك للأجل الطويل و (LSR) تمثل دالة الاستهلاك للأجل القصير. ويظهر من الدالة (y LR) إن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة في الدخل الدائم. أما العلاقة غير التناسبية بين الدخل والاستهلاك للأجل القصير فيمكن توضيحها كما يلي:-

عند مستوى (OD)، إن التغير في الدخل الدائم يكون مماثلاً للتغير في الدخل المقاس عند النقطة (J) وهي نقطة تقاطع دالتي الاستهلاك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، حيث إن نسبة الاختلاف في الدخل المقاس الناتج عن الاختلاف في الدخل الدائم تساوي (1). وإذا ما افترضنا إن الدخل المقاس للأفراد قد انخفض إلى (OA) فان هذا سيؤدي إلى دخل انتقالي سالب.في حين سيكون الدخل الدائم (OB) أعلى من الدخل المقاس (OA)، فان الاستهلاك الدائم سوف يبقى عند (OG) ويساوي (BL) وكذلك يساوي الاستهلاك المقاس (AK).

حيث إن الاستهلاك الدائم الجديد (OG) يتأثر فقط بمقدار الانخفاض في الدخل الدائم أي المسافة (BD) أما الانخفاض في الدخل الانتقالي والمتمثل بالمسافة (AB) فانه لا تؤثر على الاستهلاك.

يستنتج من ذلك انه عندما تكون نسبة الاختلاف في الدخل المقاس الناتج عن الاختلاف في الدخل الدائم اقل من (1)، فان الاستهلاك المقاس (AK) يكون اكبر من الدخل المقاس (OA). (شهاب ،1983 ، 28).

4- نظرية دورة الحياة :-

بينت هذه النظرية إن الاستهلاك هو دالة للدخل المتوقع خلال فترة حياة المستهلك وان استهلاك الفرد يعتمد على الموارد المتاحة له، ونسبة العائد من رأس المال إضافة إلى الهدف من الإنفاق والعمر. حيث إن هذه النظرية تشبه إلى حد كبير نظرية الدخل الدائم وجاء بهذه النظرية كل من (مود كلياني وبريمبرج واندو)، واعتمدت هذه النظرية الفرضيات التالية :-

1- شخص يعيش ب T من الفترات ومنفعة حيادية هي :-

$$\mu = \sum_{i=1}^{T} \mu(ct) \qquad \mu(o) > ,\ \mu(.) < 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث تكون $\mu(.)$ دالة المنفعة الآنية

C_t هي الاستهلاك في الفترة T

2- لدى الفرد ثروة ابتدائية ل T من الفترات حيث يكون بإمكان الفرد الادخار أو الاقتراض عند معدل فائدة خارجي النشوء ويخضع لقيدان الأول دين متداول يجب تسديده في نهاية حياته وبالتالي فان معدل الفائدة يقترب من الصفر وبهذا سيكون قيد موازنة الفرد هو :-

$$\sum_{t=1}^{T} C_t \le A_o + \sum_{t=1}^{T} y_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث إن A_o ثروة الفرد الابتدائية

$y_1, y_2, \ldots\ldots\ldots\ldots y_t$ دخول العمل في الفترة T

3- المنفعة الحدية للاستهلاك تكون موجبة دائماً لذلك فان قيد الموازنة للفرد يأخذ الدالة اللانكرانجية لمشكلة التعظيم أي إن :-

$$L = \sum_{i=1}^{T} \mu\,(ct) + \lambda\,(A_O + \sum_{t=1}^{t} y - \sum_{t=1}^{t} Ct$$

وان شرط الدرجة الأولى للاستهلاك هو

$$'\mu\,(Ct) = \lambda \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث إن المعادلة (4) تنطبق في كل الفترات، لذلك ستكون المنفعة الحدية للاستهلاك ثابتة، وبما إن مستوى الاستهلاك سيحدد المنفعة الحدية فهذا يعني إن الاستهلاك يجب أن يكون ثابتاً وبالتالي فان $C1 = C2 \ldots Cr$

وباستبدال هذه الحقيقة بقيد الموازنة يكون لدينا

$$Ct = \frac{1}{T}\,(A_O, +\sum yt) \ldots\ldots\ldots (5).$$

يمثل الحد بين القوسين إجمالي موارد الفرد طوال حياته وتؤكد هذه المعادلة على الفرد تقسيم موارد حياته على نحو متساوي بين كل فترة من الحياة، وبذلك سوف يكون لدينا بعض المضامين وهي :- **(Romer, 2006, 347- 357)**

1- إن استهلاك الفرد في فترة معينة لا يكون محدداً بدخل تلك الفترة بل بالدخل على طوال حياته.
2- بذلك يرى فريدمان من المعادلة (5) إن الطرف الأيمن من هذه المعادلة هو الدخل الدائم والفرق بين الدخل الحالي والدخل الدائم هو الدخل الانتقالي.
3- يتحدد الاستهلاك بواسطة الدخل الدائم.
4- تأثير الربح على الدخل الحالي سيكون بمقدار z ، في حين سيكون هذا التأثير على الدخل الدائم بمقدار z/t وبالتالي سيكون تأثيرا لربح على الاستهلاك الحالي قليلا في الأجل الطويل وكذلك فان الانخفاض المؤقت للضريبة قد لا يكون له سوى القليل من التأثير على الاستهلاك أيضاً.
5- على الرغم من إن نموذج الزمن للدخل لا يكون مهماً بالنسبة للاستهلاك إلا انه مهماً بالنسبة للادخار، فادخار الفرد في الفترة t هو الفرق بين الدخل والاستهلاك وبتعويض المعادلة (5) بهذه المعادلة

$$Ct = yt - Ct\ \frac{1}{T}\ \sum yt - \frac{1}{T}\ Ao \ \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

$$S+ = yt - Ct = (y_t - \frac{1}{T}\ \sum Yt) - \frac{1}{T}\ A_O \ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث إن الادخار سيرتفع كلما زاد الدخل، عندما يكون الدخل الانتقالي عالي في حين يكون الدخل الحالي اقل من الدخل الدائم فان الادخار سيكون سالباً. وبالتالي فان الفرد يستخدم الادخار والاقتراض لتسهيل الاستهلاك وهذه هي الفكرة الرئيسية لدورة الحياة / الدخل الدائم فسر الاقتصاديات (Romer, 2002, 330-336)

وقد فسر الاقتصاديان smithie وتوين Tobin هذا الانتقال في دالة الاستهلاك بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي الى انتقال الدالة

يرى Smithies ان هناك ثلاثة اسباب لانتقال دالة الاستهلاك وهي :-

1- درجة التحضر الهجرة من الريف الى المدينة .

2- إنتاج سلع استهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية).
3- تغير فئات العمر السكاني

أما توبن فيقول ان هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي الى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو الثروة .(خليل، 1994، 1140 – 1141) .

وبناءاً على ما تقدم فان الإطار النظري كشف عن العديد من العلاقات النظرية والتجريبية التي تمكنت دالة الاستهلاك وتغيراتها المؤثرة. ولكن لابد من الإشارة هنا إلى إن هذه الدراسة لا تسعى بشكل مباشر إلى تقدير دالة للاستهلاك وتقرير ما إذا كان الإنفاق الحكومي مكمل أو بديل للإنفاق الخاص. ولكنها تستخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لمعرفة مدى تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالصدمات للإنفاق الحكومي المحلي بجانب الصدمات للمتغيرات الأخرى في النموذج وقد استخدمت الدراسة خمسة متغيرات هي الدخل القومي، والإنفاق الحكومي، والإنفاق العائلي وعرض النقد والرقم القياسي للأسعار كمعبر عن معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني .

القسم الثاني

الإطار التجريبي

<u>الإطار التجريبي</u> :-

((تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص))

لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، ولمعرفة فيما إذا كانت البيانات ساكنة أو مستقرة فقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات :

1- **<u>اختبار جذر الوحدة</u>** Unite root test

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية وتحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة من خلال المستوى أو بعد اخذ الفرق الأول. حيث يكون المتغير ساكناً او مستقراً اذا كانت درجة التكامل له (Integrated order = 0) ويرمز له (0) ~ I وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. (العبدلي، 2007، 20).

ويستخدم اختبار ديكي – فولر المطور (المركب) (Augmented Dickey- Fuller test) واختصاراً (ADF) كما يمكن استخدام اختيار فيلبس- بيرون (Phillips- perron Test) واختصارا (P-P)

ويمكن توضيح اختبار ديكي – فولر من خلال المعادلة التالية (مشعل، ابو ليلى، 207 ، 17)

$$\Delta y_t = \beta t + \beta_{2y} + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^{L} \propto i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تشير Δ إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (yt) المراد اختبارها.

L : عدد الفجوات الزمنية (الإبطاء)

:- يمثل ε الخطأ ويكون غير مرتبط ذاتياً whitenose

ويتم اختبار قرضية العدم 0 = β : HO أي بوجود جذر الوحدة في السلسلة بمعنى إنها غير ساكنة. في مقابل الفرضية البديلة 0 > β : H1 أي إن المتغير ساكن أو مستقر أي متكامل من الدرجة صفر. ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) المجدولة (القيمة المطلقة).

ويتم إجراء اختبار (ADF) باستخدام ثلاث معادلات. الأولى تقدير انحدار ديكي _فوللر الذي يحتوي على ثابت واتجاه عام (Time Trend) وهذا هو النموذج الاشمل، والثاني هو إجراء الانحدار بوجود ثابت فقط. الثالث هو تقدير الانحدار بدون ثابت أو اتجاه عام. السبب إن توزيع اختبار ديكي – فوللر يتاثر بمدى وجود الثابت أو (و) الاتجاه العام بالانحدار من عدمه

ويوضح الجدول (2-1) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة والتي تشمل (ECH) الإنفاق الخاص، (ECG) الإنفاق الحكومي، (Ms) عرض النقد (CPI) الرقم القياسي للأسعار، (GNI) الدخل ال

الجدول (2-1)

نتائج الاختبار دكي- فوللر لمتغيرات النموذج

Varables	Levels المستوى		1st Differences		2nd Differences	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
ECH	- 0.856	-3.1206	- 4.0209	- 4.1859		
ECG	1.3828	1.4266	- 0.2494	0.648	- 2.8266	- 2.917
MS	4.559	4.2875				
CPI	0.7145	-2.2399	- 2.7696	- 3.2463		
GNI	1.6066	- 0.5827	- 2.3289	- 2.6253		

ويتضح من الجدول ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (ECH)، (ECG) ، (CPI)،(GNI) ما عدا (Ms) غير ساكنة في مستوياتها حيث إن جميع القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار (ADF) اقل من القيم الجدولية مما يعني انه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها وعند احتساب الفرق الاول للمتغيرات ما عدا (ECG) نجد انها تصبح معنوية مما يعني رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتواءها على جذر الوحدة، حيث ان بعضها معنوية عند مستوى معنوية 5 % بعضها عند 1 %

وبالنسبة لـ (ECG) فان فرضية العدم لم يمكن رفضها في حالة الفرق الاول ولكن تم رفضها في حالة الفرق الثاني للمتغير وتم ايضاً اجراء اختبار فيلبس وبيرون (p.p) وهذا الاختبار يعرف بان له قوة اكبر من اختبار (ADF) لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة لان اختبار (ADF) قائم على فرضية ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة

عملية الانحدار الذاتي Autoregressive(AR)Process بينما اختبار (p.p) قائم على افتراض ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ARIMA

Autoregressive Integrated Moving Average

والجدول (2 – 2) يعرض نتائج اختبار (p.p) وتم استخدام الثابت والاتجاه العام في نموذج الانحدار

جدول (2 –2) لنتائج اختبار (p.p)

المتغيرات	Levels		1st Differences	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
ECH	0.349	- 2.017	- 2.11972	- 1.21496
ECG	3.2769	2.3232		
MS	7.183	2.772		
CPI	1.3894	- 1.8928	- 2.581	- 3.9599
GNI	1.6924	- 1.0751	- 5.406	- 4.992

من الجدول (2 – 1) والجدول (2 – 2) لاختبارات جذر الوحدة نلاحظ هناك تضارب بين الاختبارين لذلك يمكننا القول إن المتغيرات ساكنة بالفرق الأول . أي ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى

2- اختبار التكامل المشترك Cointegration test

يهدف هذا الاختبار فيما إذا كانت المتغيرات لها تكامل مشترك فإذا كانت المتغيرات لها تكامل مشترك فهذا يعني ان هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما.

(A stable longe – run equilibrium relationship).

فاذا كانت المتغيرات لها تكامل مشترك ولكن تم تقدير(VAR) باستخدام الفرق الاول للمتغيرات وبدون اخذ خاصية التكامل المشترك فان النظام يكون به خطأ توصيف حيث يمثل التكامل المشترك في هذه الحالة الخطأ في التوازن الذي تم اهماله. الحل هو اضافة البواقي من انحدار التكامل المشترك لنظام المعادلات (VAR)على شكل متغير مستقل بجانب المتغيرات الاخرى(الحوشان 2003 ، 11)

وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على إن أي متغيرين غير ساكنين يمكن أن يتكاملا تكاملاً مشتركاً (لها علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في انحدار احدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة وكما أشار Engle & Granger(1987) فانه حتى وان لم تكن السلاسل الزمنية ساكنة فان التركيبات الخطية لها يمكن ان تكون ساكنة وذلك بسبب ان قوى التوازن تميل الى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية معاً في المدى الطويل. وعندما يحدث ذلك فان المتغيرات يمكن ان تعتبر متكاملة تكاملاً مشتركاً.

ومن اجل تحديد عدد متجهات التكامل هناك اختباريين احصائيين مبنيين على دالة الإمكان العظمى (LR) Likelihood Ratio test وهما اختبار الأثر λ Trace test (λ trace) واختبار القيم المميزة العظمى

(λ max) maximum eigen Values test

ويعرف اختبار الأثرب

$$\lambda \text{ trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log (\hat{\lambda} i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-2)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك 0 ≤مقابل الفرضية البديلة التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك = r + 1

(حيث r=0,1,2,)

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى

$$\lambda \text{ max} = -T \log (1- \hat{\lambda} i) \ldots\ldots\ldots\ldots (2-3)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم ان عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة إن عدد متجهات التكامل المشترك = r + 1 (القدير ، 2005، 205) والجدول (2 – 3) يعرض نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك

جدول (2–3)

نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضية العدم 1– اختبار trace	الفرضية البديلة	Likelihood ratio	القيم الحرجة عند 5%	القيم الحرجة %1
r=0	r>0	128.6033	77.74	85.78
1≤r	r>1	68.43247	54.69	61.24
2≤r	r>2	27.7427	34.55	40.49
3≤r	r>3	12.31295	18.17	23.46
4≤r	r>4	5.79157	3.74	6.40
اختبار max				
r=0	r=1	201.5224	94.15	103.18
r=1	r=2	104.2353	68.52	76.07
r=2	r=3	38.30922	47.21	54.46
r=3	r=4	28.3281	29.68	35.65

من الجدول نلاحظ في اختبار الأثر (trace) ان فرضية عدم وجود تكامل مشترك تم رفضها. وتم رفض الفرضية بوجود متجه تكامل مشترك واحد على الأكثر أما اختبار (max) يتم اختبار فرضية العدم ضد قيمة محددة للفرضية البديلة أي وجود متجه تكامل مشترك واحد ضد وجود متجهين للتكامل المشترك وهكذا حيث يدل الجدول (2 – 3) على وجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة أي إن r=2 .

وبناءاً على اختبار جو هانسن يجب إضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى المعادلات في النموذج وهو ما يسمى حد تصحيح الخطأ (trem error Correction) وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج. ويسمى

النمـــــوذج بعد إضافـــــــــــــــــــــة حـد تـصحيـح الخطـــأ بنمـوذج متجـــه تـصحيـــح الخطـــــــأ (vector Error Correction Model (VECM) ويعد نموذج VCEM حالة مقيدة من نموذج (VAR) حيث يتم تقيد المتجهات المتكاملة للتحول couverge الى التوازن في المـدى الطويـل (العبـدالرزاق، الوريكان، 2008، 8)..

3- اختبار كرانجر للسببية Granger Causality test ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتضمن حـسب (كرانجر) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الاقل (القدير 2005 ، 218) فاذا كانت هناك سلسلتان زمنيتـان (y 1t) , (y 2t) فان مفهوم كرانجرللسببية Granger 1969 هو انه اذا كـــــــــان التغير في المتغير (1t) يسبب التغير في المتغيـــــر (y2t) ولكن الاخيـــــر لا يسبب التغير في المتغيـــر (y1t) فهذا يعني ان قـيم (1t y) تتاثر فقط بقيمها الماضية وليس بقيم (y 2t) الماضية بينما قيم (y 2t) تتاثر بالقيم الماضـية لكـلا المتغيـرين (y 1t) (y 2t) اضافة للقيمة الحالية (y 1t) مع الاخذ بنظر الاعتبار التاخير الزمنـي فـي العلاقـة الـسببية (الصفاوي، 2008، 4) أي ان كل متغير يتاثر بشكل متزامن بالمتغيرات السابقة له بالترتيب ولكـن ليس بالمتغيرات التاليـــــة له. والجـــدول (2 – 4) يعرض نتائج اختبار كرانجر للسببية للمتغيـرات بعـد تطبيقهـا علـى الاقتصاد الاردني للفترة 1970 – 2007 .

جدول (2 – 4) نتائج اختبار كرانجر للسببية

فرضية العدم	اختبار F-statistc	الاحتمالية Probability
CPL ↵ GNI	0.47248	0.6279
GNI ↵ CPI	2.89683	0.07025
ECG ↵ GNI	2.33129	0.11397
GNI ↵ ECG	1.73695	0.19276
ECH ↵ GNI	3.24443	0.05256
GNI ↵ Ech	2.76554	0.07849
Ms ↵ GNI	6.44147	0.00458
GNI ↵ MS	2.58476	0.09158
Resid ↵ GNI	2.00020	0.15418
GNI ↵ Resid	0.98632	0.38553
ECG ↵ CPI	2.41418	0.10607
CPL ↵ ECG	0.56089	0.57638
Ech ↵ CPI	1.83883	0.17593
CPI ↵ Ech	3.79348	0.03360
MS ↵ CPI	2.69992	0.08300
CPL ↵ MS	5.15360	0.01169
Resid ↵ CPI	1.67420	0.20568
CPI ↵ Resid	1.32390	0.28224

Ech ↵ ECG	30.7160	4.4E-08
ECG ↵ Ech	13.4646	6.2E-05
MS ↵ ECG	18.7435	4.6E-06
ECG ↵ MS	2.59560	0.09471
Resid ↵ ECG	1.23826	0.30528
ECG ↵ Resid	4.04129	0.02871
MS ↵ ECh	0.18111	0.83522
ECh ↵ MS	1.25061	0.30038
Resid ↵ ECh	4.50058	0.02019
Ech ↵ Resd	1.59068	0.22166
Resid ↵ MS	3.26624	0.05574
MS ↵ Resid	2.38334	0.11070

حيث يعد الاردن من الدول غير النفطية التي يتصف اقتصادها بندرة وتواضع الموارد الاقتصادية قياساً الى الدول المجاورة بخاصة، ودول المنطقة بعامة، كما ان الاردن لا يتمتع بتنوع الموارد مما يقلل ميزته التنافسية والنسبية على مستوى الاقتصاد الكلي والدولي. ولتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص تعمل على استخدام كل من اختبار سببية كرانجر واختبار (VAR) حيث اظهرت نتائج اختبار سببية كرانجر ان افضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق بتخلف زمني لسنتين اذ ظهرت نتائج اختبار السببية بعد مقارنة (F) الجدولية مع المحسوبة ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية، وبذلك ترفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي ان عرض النقد يسبب في الدخل القومي. ووجود علاقة سببية باتجاه واحد من معدل التضخم الى عرض النقد أي ان معدل التضخم يسبب في عرض النقد. في حين تبين وجود علاقة سببية ثنائية بين الانفاق الخاص والانفاق الحكومي أي ان الانفاق الخاص يتسبب في الانفاق الحكومي. والانفاق الحكومي يتسبب في الانفاق الخاص، وكذلك وجود علاقة سببية بين عرض النقد والانفاق الحكومي أي ان عرض النقد يتسبب في الانفاق الحكومي، واخيراً تبين وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والانفاق الخاص أي ان معدل التضخم يتسبب في الانفاق الخاص في حين لم تتحقق بقية العلاقات.

4- متجه الانحدار الذاتي VAR(Vector Auto Regrssione)

ان متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي احادية المتغير ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي اذ يقيس العلاقات المتداخلة يبين متغيرات السلاسل الزمنية ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل ذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج (الصفاوي، 2008، 4) وتكون طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) هي الطريقة الملائمة للتقدير التي تعطي تقديرات كفوءة وغير متحيزة (الجويجاتي،2005، 162). أي يمثل صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن ويمكن تمثيله بالشكل التالي :

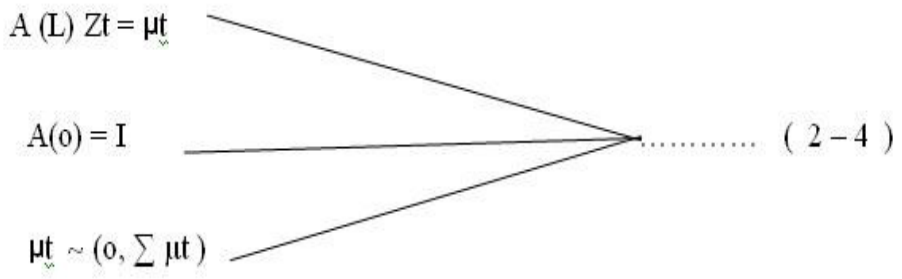

حيث ان

A (L) مصفوفة متعددة الحدود من معامل الإبطاء L

Zt متجه nx1 من المتغيرات في النظام

μt متجه nx1 من المتغيرات العشوائية

$\sum \mu t$ Vav (μt) وهي مصفوفة غير قطرية

I مصفوفة الوحدة

جذور A (L) يفترض ان تكون خارج دائرة الوحدة وذلك يعني ان كل المتغيرات في النظام ساكنة او مستقرة (الحوشان، 2003، 6). وبسبب فترات الابطاء وباستخدام المصفوفات فان النموذج المقدر للمتغيرات يمكن تمثيله بالشكل التالي

$$\triangle Zt = \alpha + \sum_{I=1}^{t} \beta i + \triangle Z_{t-i} + \prod (Z_{t-1} + \rho_o + \rho it) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2\text{-}5)$$

حيث أن :-

$\triangle$ معامل الفروق

Zt متجه متغيرات النظام

βi مصفوفة المعلمات

$\prod$ مصفوفة معلمات التكامل المشترك

$\rho \prod (\rho_{t-1} + \rho_o + \rho it)$ هو حد تصحيح الخطأ يحتوي على ثابت ρ_o واتجاه عام ρt

ρi معلمة الاتجاه العام.

والجدول (2 – 5) يوضح نتائج تقدير معلمات النموذج.

وبعد تحديد العلاقات السببية (Granger) بين متغيرات النموذج ننتقل إلى اختيار الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) على متغيرات النموذج لغرض تقدير معاملات النموذج والتنبؤ من خلالها، وبعد إجراء اختبارات

(VECM) والتي أظهرها الجدول (2 – 5) ، أظهرت نتائج الاختبار خمسة معادلات موضحة على شكل أعمـــدة ويقرأ كل عمود في الجدول بمعادلة انحدار للمتغير المعتمد الموضح في اعلي العمود ، ولتحديـــد فتـــرة التخلـــف (الإبطاء) المثلى التي سيتم استخدامها في هذا الاختبار ، ومن اجل التوصل إلى نتائج اطثر دقة . سوف يـــتم تحديـــد فترة التخلف بناءا على نتائج اختبار (Schwarz) لتحديد فترة التخلف المناسبة ، وتحديد أفضل نموذج من خـــلال معيار (AIC) و (likelihood) وقد اختيرت المعادلة الخامسة في الاختبار بناءاً على نتائج (AIC) التي حققت ادنى قيمة له بين المعادلة بمقدار (4.536355) وظهرت قيمة R^2 68 %أي ان التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت ان تفسر0,68 % من التغيرات الحاصلة في الانفاق. وامكن من خلال سوارز (SC) تحديد فترة التخلـــف المؤثرة في النموذج بالشكل الامثل بسنتين

جدول (2 – 5) نتائج تقدير معلمات النموذج

				CointEq1	Co integrating Eq:
				1.00000	CPI (-1)
				0.217411	AGNI (-1)
				(0.14905)	
				(1.45865)	
				0.126786	ECG (-1)
				(0.16208)	
				(0.78223)	
				- 0.153754	ECH (-1)
				(0.13249)	
				(- 1.16050)	
				0.019761	MS (-1)
				(0.02586)	
				(0.76421)	
				-27.31125	C
D(MS)	D(ECH)	D(ECG)	D(AGNI)	D(CPI)	Error Correction
-8.616715	1.350572	-0.432291	0.233637	0.044835	CointEq1
1.87930	2.97873	0.44243	0.44969	0.01872	
-4.58506	0.45341	0.97708	0.51955	2.39502	
4.329894	-2.241132	7.823561	-2.438542	0.633147	D(CPI(-1))
1.89892	3.00982	4.47048	4.54382	0.18915	
2.28019	-0.74461	1.75005	-0.53667	3.34728	
3.697403	2.243385	-1.199141	-0.314400	0.595589 -	D(CPI(-2))
2.30461	3.65284	5.42556	5.51456	0.22956	
1.60435	0.61415	-0.22102	-0.05701	-2.59445	
1.916056	-1113864	0.433010	-0.213661	0.003592	D(AGNI(-1))
1.04506	1.65644	0.24603	0.25007	0.01041	

1.83343	-0.67244	1.75998	-0.85441	0.34510	
1.650676	1,486457	0.001820	0.009867	-0.022742	D(AGNI(-2))
1.18595	1.87975	0.27920	0.28378	0.01181	
1.39186	0.79077	0.00652	0.03477	-1.02509	
-2.548712	-3.255837	0.840009	0.249668	-0.001729	D(ECG(-1))
1.08028	1.71226	0.25432	0.25849	0.01076	
-2.35931	-1.90148	3.30294	0.96586	-0.16067	
4.192643	5.990637	-0.567075	-0.036585	0.001592	D(ECG(-2))
1.31695	2.08739	0.31004	0.31513	0.01312	
3.18361	2.86992	-1.82905	-0.11610	0.12133	
1.164828-	0.127324	-0.050598	0.061601	0.002744	D(ECH(-1))
0.37007	0.58657	0.08712	0.08855	0.00369	
-3.14756	0.21706	-0.58076	0.69564	0.74444	
-0.862049	-0.684044	0.124374	0.034301	0.004042	D(ECH(-2))
0.30474	0.48302	0.07174	0.07292	0.00304	
-282881	-1.41619	1.73361	0.47040	1.33154	
-0.023718	0.707795	-0.18658	0.051637	0.001350	D(MS(-1))
0.17261	0.27358	0.04064	0.04130	0.00148	
-0.13741	2.58712	-0.45916	1.25022	0.91350	
0.262750	-0.162452	-0.000176	0.004729	1.323469	D(MS(-1))
0.14837	0.23516	0.03493	0.03550	1.10248	
1.77096	-0.69081	-0.000504	0.13319	1.20044	
4.275665	-39.09814	9.044141	9.800765	-0.45916	C
11.0679	(175.429)	26.0564	26.4838	-0.00504	
3.86311	(0.22287)	0.34710	0.37007	9.04414	
0.894849	0.637916	0.863213	0.349136	0.685915	R-squared
0.844559	0.464745	0.797793	0.037854	0.535700	Adj. R-squared
9.711690	2.439849	53825.75	55606.27	96.36201	Sum sq. resides
2.054866	3.256999	48.37613	49.16975	2.046864	S.E. equation
1.779389	3.683743	13.19498	1.121606	4.566229	F- statistic
-2.287037	-2.448246	-178.0806	-178.6502	67.38622 -	Log likelihood
1.375450	1.467569	10.86175	10.89429	4.536355	Akaike AIC
1.428776	1.520895	11.39501	11.42756	5.069617	Schwarz SC
4.450863	1.794286	72.91429	49.70172	2.551143	Mean dependent
5.211958	4.451818	107.5804	50.12766	3.003929	S. D. dependent

	3.23E+15	Dederminant Residual
		Covariance
	-873.2787	Akaike lnformation Criteria
	53.61593	Schwarz Criteria
	56.50443	

الاستنتاجات

1) إن الأطر النظرية لموضوع الاستهلاك تركز على العلاقات الدالية بين الإنفاق الاستهلاكي ومجموعة من المتغيرات التي تختلف تبعاً للفكر النظري الكلي التي تستند عليه نظرية الاستهلاك .
2) إن اختيار استقرارية البيانات المقدمة في الدراسة استندت إلى مجموعة من الاختيارات منها اختيار جذر الوحدة – اختبار ديكي فوللر واختبار فيلبس بيرون واختبار جوهانس.وأظهرت النتائج ظهور علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (1) I
3) في ضوء اختبار سببية كرانجر تبين وجود علاقة سببية ثنائية ومعنوية باتجاهين بين الإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي أي ان كلاهما يؤثر بالآخر وهذا ينصرف إلى بقية المتغيرات المستخدمة في الدراسة .
4) بسبب وجود فترات الإبطاء والفروق الأولى للمتغيرات فان الفترة الفعلية الداخلة في تقدير النموذج تبدأ من 1972 ، وتم تقدير النموذج لطريقة المربعات الصغرى (OLs) التي تعطي تقديرات كفوءة وغير متحيزة ، حيث كانت قيمة R^2 تساوي 0.68 .
5) من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله ولكن من الصعب العودة الى مستويات الاستهلاك السابقة عند انخفاض دخله .

المصادر

1- الحوشان ، حمد بن محمد، 2003 ، **الانفاق الحكومي وتاثيره على الانفاق الاستهلاكي الخاص طريقة متجه الانحدار الذاتي** ، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد الرابع، 74.

2- خليل سامي، 1994، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الكتاب الثاني .

3- الجويجاني، اوس فخرالدين ايوب، 2005 ، **اثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة** ، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل.

4- شهاب، سعد عجيل(1984)، **توزيع الدخل الشخصي واثره على انماط الاستهلاك واتجاهات الطلب في العراق للفترة (1970 – 1979) دراسة قياسية مقارنة**، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل .

5- الصفاوي، صفاء يونس، يحيى، مزاحم محمد، 2008 ، **تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR** .

6- العبدالرزاق، بشير احمد فرج، الوريكان، عايد، 2008 " **اثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الاردن منهج تحليل التكامل المشترك** ، ورقة عمل مقدم لمؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي .

7- العبدلي / عابد ،2008، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر العدد 32

8- القدير، خالد بن حمد بن عبدالله ، 2005،**اختبار فرضية كالدور للعلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، مجلد جامعة الملك سعود، مجلة 17 العلوم الادارية (2) ، الرياض.

9- كبارة، محمد بشار، 2008 .

10- كنعان علي، 2008، **الاستهلاك والتنمية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق

11- مشعل، زكية احمد، ابو ليلى، زياد محمد، 2007 "**اثر الاستثمارالاجنبي المباشرعلى النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية على الاردن** ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23 ، العدد الاول

http \www.avab
ency. Com\index. Php ? **module = pnEncyclopedi**u &id = 634 & vid =

1- David Romer AD VaNCED MACro **Economics** second edition, 2002 , Newy@rk

2- Fred R.. GLAHE Macro **Econmics Theory and policy**, Three edition 1985.

3 - David Romer AD VaNCED MACro **Economics second** edition,